الأمم المتحدة

A/C.4/75/SR.2*

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
15 January 2021
Arabic
Original: English

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 15:00

الرئيس: السيد كيلابيل ..... (بوتسوانا)

فيما بعد: السيد سانابريا ريفارولا (نائب الرئيس) ..... (باراغواي)

فيما بعد: السيد كيلابيل ..... (بوتسوانا)

المحتويات

بيان من رئيس الجمعية العامة بشأن عمل اللجنة

تنظيم الأعمال

البند 50 من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري *(تابع)***

البند 51 من جدول الأعمال: التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية *(تابع)***

البند 52 من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى *(تابع)***

البند 53 من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة *(تابع)***

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 31 آذار/مارس 2021.

** بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

20-13598 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البند 54 من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات *(تابع)* **

البند 55 من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة *(تابع)* **

البند 56 من جدول الأعمال: المسائل المتصلة بالإعلام *(تابع)* **

البند 57 من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* **

البند 58 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* **

البند 59 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع)* **

البند 60 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* **

البند 61 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع)* **

افتُتحت الجلسة الساعة 15:05.

بيان من رئيس الجمعية العامة بشأن عمل اللجنة

1 - **السيد بوزكير** (تركيا)، رئيس الجمعية العامة، قال إن الدورة الخامسة والسبعين ستتأثر بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لأسباب ليس أقلها القيود المفروضة على الاجتماعات بالحضور الشخصي. وأثنى على أعضاء المكتب لمنحاهم العملي في اعتماد نموذج عمل مختلط يتضمن عقد اجتماعات بالحضور الشخصي، إذ أن الفائدة المتحصلة من الدبلوماسية المباشرة لا يمكن أن تعتبر أمرا مسلما به.

2 - وقال إن المسائل التي تتناولها اللجنة، وإن كانت متباينة، تعتبر أساسية لعمل الأمم المتحدة. ورغم أن جهود المنظمة في مجال إنهاء الاستعمار على مدى السنوات الـ 75 الماضية كانت قصة نجاح، فإنه تظل هناك 17 حالة تحتاج إلى الاهتمام. ولذا شجع اللجنة على تيسير ممارسة جميع البلدان والشعوب المستعمَرة حق تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

3 - وأكد على ضرورة ألا يدخر أي جهد في حماية حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، الذين يرسلون إلى بعض الأماكن الأكثر تحديا على وجه الأرض، معرضين حياتهم للخطر من أجل حماية الآخرين والوفاء بولاياتهم. وأشار إلى أن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام تضع خريطة طريق واضحة لجميع أصحاب المصلحة من أجل تجديد التزامهم الجماعي بحفظ السلام. وحث الدول الأعضاء على الاستفادة من الزخم السياسي الذي أوجدته المبادرة وترجمة الالتزامات الداعمة لحفظ السلام إلى أعمال.

4 - وأشار إلى أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط ما برح على جدول أعمال المنظمة منذ إنشائها. وبعد مضي أكثر من سبعة عقود، تظل تسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني أساسية لتحقيق السلام المستدام في المنطقة. ويجب على الأمم المتحدة أن تجدد التزامها بالسلام وأن تواصل دعم جهود الطرفين لتسوية النزاع وفقا للقانون الدولي والاتفاقات الثنائية، بتحقيق الرؤية المتمثلة في وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، على أساس حدود ما قبل عام 1967. واللجنة، بإبقائها النزاع ومحنة الفلسطينيين على جدول الأعمال الدولي، تساعد على إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والاستقلال.

5 - وأضاف أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ما برحت تمثل شريان حياة للاجئين الفلسطينيين منذ إنشائها في عام 1949. وقد جُدِّدت ولاية الوكالة في العام السابق في اللجنة. وستظل خدماتها في مجالات كالتعليم والرعاية الصحية والحماية والإغاثة والبنية التحتية وتحسين المخيمات والاستجابة لحالات الطوارئ حيوية إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وقال إنه إذ يلاحظ مع القلق حالات العجز المالي المتكررة التي تعانيها الوكالة، فإنه يشجع الدول الأعضاء على تقديم تبرعات سخية ومستمرة للأونروا.

6 - وأكد على ضرورة أن تعترف الدول الأعضاء بالمسؤولية المشتركة عن الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ولفائدة البشرية، وأن تجد السبل لجني ثمار العلم والتكنولوجيا للاستثمار في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويمكن أن تساعد التكنولوجيات الفضائية في معالجة القضايا الرئيسية المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

7 - ومضى يقول إن الدول الأعضاء، باعتمادها الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، جددت التزامها بالمثل العليا لمؤسسي المنظمة. وشجع الأعضاء على العمل معا بروح من التوافق لتحقيق تقدم بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وتعهد بتقديم دعمه الثابت لذلك الجهد.

تنظيم الأعمال (A/75/250؛ و A/C.4/75/1؛ و A/C.4/75/INF/1 و A/C.4/75/INF/4؛ و A/C.4/75/L.1)

8 - أشار الرئيس إلى أنه عندما أنشأت اللجنة فريقها العامل الجامع المعني بالفضاء الخارجي، في اجتماعها الأول المعقود في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (A/C.4/75/SR.1)، أُرجئ انتخاب رئيس الفريق العامل ريثما تكتمل عملية صنع القرار في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ومنذ ذلك الاجتماع، انتخبت اللجنة السيد ماريوس - أيوان بيسو من رومانيا رئيسا لها. ولذلك، اقترَح أن تنتخب اللجنة، وفقا لممارستها المستقرة بالاتباع، السيد بيسو رئيسا للفريق العامل.

9 - *تقرر ذلك.*

البند 50 من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري *(تابع)* (A/75/46)

البند 51 من جدول الأعمال: التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية *(تابع)* (A/75/20)

البند 52 من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى *(تابع)* (A/75/13 و A/75/196 و A/75/299 و A/75/305)

البند 53 من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة *(تابع)* (A/75/199 و A/75/328 و A/75/336 و A/75/376)

البند 54 من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات *(تابع)*

البند 55 من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة *(تابع)* (A/75/312)

البند 56 من جدول الأعمال: المسائل المتصلة بالإعلام *(تابع)* (A/75/21 و A/75/294)

البند 57 من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/75/23 و A/75/64)

البند 58 من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/75/23)

البند 59 من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال لبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع)* (A/75/23 و A/75/73)

البند 60 من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/75/74 و A/75/74/Add.1)

البند 61 من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال)* *(تابع)* (A/75/23 و A/75/73 و A/75/220 و A/75/367)

10 - **السيدة أوستن** (غيانا): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن المجموعة تتابع عن كثب أنشطة إدارة التواصل العالمي، وتثني على جهودها المتواصلة للتكيف مع استخدام الطرائق الإلكترونية لنشر المعلومات عن الأمم المتحدة في ظل القيود المستمرة التي تفرضها الجائحة. وقد اضطر المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات متناسقة للتصدي للتحديات المعقدة المتغيرة التي تفاقمت بسبب الجائحة. وتثبت المنظمة بانبرائها لمواجهة هذا التحدي أن تعددية الأطراف تظل أمرا محوريا لهذه الجهود.

11 - وأضافت قائلة إن انتشار المعلومات الخاطئة والمضللة المتصل بالجائحة كثف الحاجة إلى توافر معلومات دقيقة وموثوقة وقائمة على العلم، وهي حاجة تعد الإدارة في وضع جيد لتلبيتها. وتضطلع مراكز الأمم المتحدة للإعلام بدور قيّم في دعم نظام المنسقين المقيمين في نشر المعلومات عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وقالت إن المجموعة تعرب عن تقديرها لأنشطة التوعية التي تضطلع بها الإدارة وتحيط علماً بحملاتها الإعلامية الجديدة الرامية إلى وقف موجة المعلومات الخاطئة والمضللة، ولا سيما حملة "التحقق" (Verified) التي أعلن عنها الأمين العام في عام 2020. وتوفر استراتيجية التواصل العالمي الأولى إطارا مفيدا لتسليط الضوء على عمل المنظمة مع توجيه الرسائل بطريقة من شأنها أن تحفز القطاع المستهدف من الجمهور على العمل.

12 - وانتقلت إلى التعددية اللغوية فقالت إنها قيمة أساسية للأمم المتحدة وقوة دفع رئيسية للوحدة والتفاهم الدوليين، إذ تربط الناس بالمنظمة وتعظم نطاق رسالتها إلى جماهير متنوعة ثقافيا ولغويا. وقالت إن الطلب على المحتوى بلغات غير الانكليزية يتزايد بسرعة، مع استئثار أخبار الأمم المتحدة باللغة الإسبانية بأكبر حصة من الجمهور عموما، لتتجاوز للمرة الأولى حصة جمهور أخبار الأمم المتحدة باللغة الإنكليزية. وتشجع المجموعة الأمانة العامة على مواصلة استكشاف بدائل لشراء الموارد اللازمة لكل موقع شبكي لأخبار الأمم المتحدة لإنتاج محتوى متعدد اللغات باللغات الرسمية الست وبالبرتغالية والسواحيلية والهندية.

13 - وأضافت أنه نظرا لأن الحوار الشامل تماما بين الدول الأعضاء لا يقل أهمية البتة عن نشر رسالة المنظمة في جميع أنحاء العالم، فإنه يجب على الإدارة أن تواصل السعي إلى ضمان المساواة بين اللغات الرسمية الست في جميع الأنشطة الرسمية، حتى قبل استئناف طريقة العمل المعتادة. وقد قامت مراكز الأمم المتحدة للإعلام

بعمل هام مع المكاتب المحلية والمنسقين المقيمين لوضع محتوى للسكان المحليين والحكومات، ونشر المعلومات عن أنشطة المنظمة، والتعامل مع القطاعات المستهدفة من الجمهور، مع تزويدهم أيضا بمنصات للمشاركة في المواضيع ذات الاهتمام. وينبغي أن تواصل الإدارة دعم مراكز الأمم المتحدة للإعلام والوصول إلى قطاعات مختلفة من الجمهور باستخدام منصات مبتكرة، بما في ذلك من خلال التوعية الرقمية المتعددة اللغات. وفي الوقت نفسه، ونظرا لاستمرار التفاوتات في المجال الرقمي، ينبغي أن تعمل الإدارة على زيادة التعاون الدولي الرامي إلى بناء القدرات في البلدان النامية. وينبغي أن يكون استخدام التكنولوجيات الجديدة متوافقا تماما مع مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وقواعد التعايش المدني المعترف بها دوليا والعلاقات الودية بين الدول.

14 - وأكدت على ضرورة أن تواصل الإدارة تعزيز مؤتمرات الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، مع التركيز بوجه خاص على التنمية المستدامة، وتغير المناخ، وحفظ السلام، وإنهاء الاستعمار، والمساواة بين الجنسين، والتدفق الحر للمعلومات والمعارف. وينبغي أن تقوم الإدارة أيضاً بتكثيف دعمها للجهود المبذولة على نطاق المنظومة للقضاء على جميع أشكال الكراهية والتعصب والتمييز على أساس الدين أو المعتقد والمضايقة والعنصرية وخطاب الكراهية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وتتوقع المجموعة أن تغطي الإدارة على قدم المساواة جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية والاجتماعات التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة. وقالت إن التفاوتات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من حيث استخدام جميع اللغات الرسمية تؤثر على قدرة وسائط الإعلام العامة والخاصة وغيرها من وسائط الإعلام وقدرة الأفراد على نشر المعلومات والتواصل بفعالية. وستظل المجموعة، من جانبها، ملتزمة بحرية وسائط الإعلام واستقلالها وتعدديتها وتنوعها.

15 - **السيد عليزاده** (أذربيجان): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن الحركة تؤكد من جديد دعمها القوي للأونروا، التي تتمثل ولايتها في تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية والطارئة إلى أكثر من 5,6 ملايين لاجئ فلسطيني، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لمحنتهم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا تزال عمليات الوكالة لا غنى عنها إلى أن يتم التوصل إلى ذلك الحل. وسيظل الدعم الدولي المتصل والقابل للتنبؤ به وغير المنقطع للأونروا أمرا حاسما لضمان استمرارية خدماتها، لا سيما بالنظر إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، الذي تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19 والعجز المالي الحاد المتكرر للوكالة. وأعرب عن أسف الحركة العميق لتفاقم أزمة تمويل الوكالة في أعقاب القرار العقابي الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بإنهاء تمويلها للأونروا بشكل مفاجئ، وهو قرار يستهدف أضعف قطاعات الشعب الفلسطيني ويعرّض الاستقرار الإقليمي للخطر. وأعرب عن قلق الحركة أيضاً إزاء إعلان السلطات الإسرائيلية أن تقديم خدمات الأونروا في القدس الشرقية المحتلة سيُنهى. وأكد على ضرورة احترام الميثاق وامتيازات وحصانات المنظمة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك ولاية الوكالة.

16 - ومضى يقول إن الأزمة في قطاع غزة يجب أن تعالج بطريقة شاملة، وفقا للقانون الدولي، في إطار الجهود الكلية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، منذ عام 1967. ويجب رفع الحصار غير القانوني المفروض على غزة بشكل كامل وفوري؛ فهذه الخطوة هي السبيل الوحيد أمام اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في غزة لكي يصبحوا أقل اعتمادا على الأونروا.

17 - وأشار إلى أن الحركة لا تزال ملتزمة بتعزيز التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، وستواصل دعم نضال الشعب الفلسطيني لتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة. وأعرب عن أسفه لأنه على الرغم من هذه القرارات العديدة، وعلى الرغم من المطالب المتكررة بأن تحترم إسرائيل القانون الدولي، تتواصل انتهاكات السلطة القائمة بالاحتلال بلا هوادة. وتشمل هذه الانتهاكات قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين؛ وتوسيع المستوطنات، والجدار الفاصل، وما يتصل بذلك من بنى تحتية؛ وهدم المنازل ومصادرة الأراضي والممتلكات؛ واستغلال الموارد الطبيعية؛ والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين؛ والقيود الشديدة المفروضة على التنقل؛ واعتقال المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، ووضعهم قيد الاحتجاز الإداري؛ والاستخدام المفرط للقوة والإرهاب والاستفزازات من جانب المستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين وقوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة. ونتيجة لذلك، تدهورت الأوضاع على الأرض تدهورا شديدا، مما تسبب في معاناة إنسانية هائلة وعرقلة الجهود الرامية إلى استئناف العملية السياسية.

18 - وتابع قائلا إن الحركة تواصل الدعوة إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي، ولا سيما من جانب مجلس الأمن، لضمان المساءلة

عن الانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال ووقف تلك الانتهاكات. ويتضمن تقرير الأمين العام عن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين (A/ES-10/794) معلومات هامة في هذا الصدد، وتتطلب توصياته متابعة جادة. ويجب إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين استناداً إلى حدود ما قبل عام 1967، وفقا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وهي مسألة إجماع دولي طويل الأمد. وينبغي معالجة محنة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة 194 (د-3).

19 - وقال إن الحركة تثني على الأمين العام، ووكيل الأمين العام لحفظ السلام، ووكيل الأمين العام للدعم العملياتي، ووكيل الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، لما اتخذ من تدابير سريعة وشاملة لحماية السكان المحليين وأفراد الأمم المتحدة في الميدان من الجائحة. ونتيجة لهذه التدابير، ظلت معدلات الإصابة منخفضة نسبيا.

20 - واسترسل قائلا إنه بعد فشل الدورة السابقة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، دخلت اللجنة في مناقشات فنية بشأن إيجاد طريقة لجعل التقرير أيسر استخداما وأقل تكرارا وأكثر فائدة للأمانة العامة ولبعثات حفظ السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت الحركة هيكلا جديدا يستند إلى الفصول المواضيعية الثمانية لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي وضعها الأمين العام. وتمت الموافقة على الاقتراح بتوافق الآراء. ولكن نظرا لأن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لا تشمل كامل نطاق عمليات حفظ السلام، اقترحت الحركة أن يُعامل التقرير الأول الذي يتبع الهيكل الجديد باعتباره تقريرا تجريبيا، وأن يصمم الشكل بحيث يتلاءم مع احتياجات عمليات حفظ السلام وتطورها في السنوات اللاحقة. ولذلك طلبت الحركة مؤخرا إدراج فصل إضافي عن مسائل حفظ السلام المتصلة بأفريقيا في التقرير. وهذا التغيير ضروري في ضوء الدور البارز الذي تضطلع به البلدان الأفريقية في حفظ السلام، سواء بوصفها بلدانا مضيفة أو بلدانا مساهمة بقوات وأفراد شرطة، وفي ضوء الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السلام والأمن. وأعرب عن أمله في أن يتم قبول الطلب، بغية تجنب العودة إلى الهيكل السابق للتقرير، الذي وإن كان لا يلبي الاحتياجات أو الأهداف الحالية للجنة، فإنه يتيح مجالا كافيا للنظر بشكل شامل في معظم المسائل المتصلة بأفريقيا.

21 - وأعرب عن ترحيب الحركة بوضع الصيغة النهائية لإطار الأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام عقب مشاورات شفافة ومفتوحة أخذت في الاعتبار شواغلها الرئيسية، وهي ضرورة التعامل مع جميع الأفراد - النظاميين أو المدنيين، في الميدان أو في المقر - على قدم المساواة. وقال إن الإطار يحدد أن الأداء يتوقف على عدد من العوامل تشمل على سبيل المثال لا الحصر توافر الموارد البشرية والمالية، والمحاذير، والصلة بالولاية. وتشجع الحركة البعثات على العمل بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحسين فهم الأسباب الجذرية للنزاع. وأكد على ضرورة ارتكاز عمليات حفظ السلام على استراتيجية سياسية واسترشادها بها من البداية إلى النهاية. ومن الضروري بالقدر نفسه توخي أهداف وغايات واقعية واستراتيجية خروج واضحة، حيثما ينطبق. ويجب التصدي على الفور لمسألة دفع المستحقات التي لم تسدد بعد للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، بما في ذلك تلك المتعلقة ببعثات حفظ السلام المغلقة.

22 - وقال إنه في ضوء الدروس المستفادة من الجائحة، يتعين على أصحاب المصلحة كفالة أن يكون التأهب لحالات الطوارئ الصحية وغيرها من حالات الطوارئ جزءا لا يتجزأ من عمليتي التخطيط ووضع الولاية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تؤخذ في الاعتبار عناصر من قبيل تطور طبيعة النزاعات، وتنامي تأثير المعلومات المضللة على سلامة وأمن أفراد حفظ السلام، وزيادة المخاطر التي يواجهها حفظة السلام.

23 - وأضاف أن الانخفاض الحاد في عدد الوفيات منذ عام 2017، من 59 حالة وفاة في عام 2017 إلى 8 في عام 2020، هو النتيجة المرحب بها لجهد جماعي. ومع أن أي حالة وفاة، ولو كانت واحدة، أمر غير مقبول، فإنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتشجيع هذا الاتجاه الواعد.

24 - وأشار إلى أنه بعد عقدين من اتخاذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000)، يظل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن نفس القدر من الأهمية. وقد شاركت الحركة مشاركة بناءة في دعم زيادة تمثيل المرأة في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك عن طريق الإصرار على وضع ترتيبات مكيفة لملاءمة احتياجاتهن الخاصة.

25 - وتطرق إلى البعثات السياسية الخاصة، فقال إنها لا تزال أداة رئيسية للأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام. ومع أن البعثات السياسية الخاصة تضررت بالقدر نفسه من جائحة كوفيد-19، فقد تمكنت من تخفيف أثرها السلبي على تنفيذ الولايات

ودعم الدول الأعضـــاء في جهودها لمكافحة الجائحة. فالطابع المرن لهذه البعثات يتيح لها معالجة طائفة واسعة من القضـايا والإسـهام في النهوض بخطط وقضـــايا مهمة من قبيل التمثيل الجغرافي العادل والخطة المتعلقة بالمرأة والسـلام والأمن. وقال إن عملها الحاسـم يمول من الميزانية العادية للمنظمة ولكنه لا يتبع دورة الميزانية تلك. ومن أجل تعزيز كفاءة عملية الميزنة وشفافيتها، تدعو الحركة مرة أخرى إلى تمويل البعثات السياسية الخاصة وفقا لنفس المعايير والمنهجية والآليات المسـتخدمة لتمويل عمليات حفظ السـلام، وإلى إنشـاء حسـاب جديد منفصل لهذه البعثات.

26 - **السـيد دي لا فوينتي راميريز** (المكسـيك): تكلم باسـم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الجماعة لا تزال ملتزمة بالكامل بهدف العقد الدولي الثالث للقضـــاء على الاســتعمار وتهيب بالدول القائمة بالإدارة أن تتعاون مع اللجنة الخاصـــة المعنية بإنهاء الاسـتعمار وأن تعتمد التدابير اللازمة لتحقيق إنهاء الاسـتعمار على وجه السرعة في كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي يقع بعضـــها في منطقة الجماعة، مع أخْذ الحالات الفردية لهذه الأقاليم في الاعتبار، بما في ذلك واقع بعض هذه الأقاليم من حيث كونها حالات استعمارية "خاصة وفريدة" تتعلق بنزاعات سيادية. وينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تقدم بانتظام معلومات دقيقة عن كل إقليم من الأقاليم الخاضـــعة لإدارتها. وفي مؤتمر قمة الجماعة الذي عُقد في كانون الثاني/يناير 2017، أعرب رؤســـاء الدول والحكومات في الجماعة مجددا عن التزامهم بمواصـــلة العمل من أجل جعْل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الاسـتعمار. ورحبت الدول الأعضـــاء في الجماعة بنتائج الحلقة الدراسـية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، المعقودة في سانت جورجز في الفترة من 2 إلى 4 أيار/مايو 2019.

27 - وأعرب عن دعم الجماعة لعمل إدارة التواصـــل العالمي، بما في ذلك استخدام اللغات الرسمية الست على الموقع الشبكي للجنة المعنية بإنهاء الاسـتعمار، كما شـدد على الأهمية التي توليها الجماعة لكفالة تحديث المحتوى بانتظام بجميع اللغات. وتحث إدارة الشـــؤون السياسـية وإدارة التواصـل العالمي على كفالة نشـر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاسـتعمار على أوسـع نطاق ممكن، بما في ذلك تغطية جميع جلسات اللجنة الخاصة.

28 - وقال إن الجماعة تؤيد بقوة الحقوق المشـــروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السـيادة على جزر مالفيناس وجزر سـاوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وأشار إلى أن الدول الأعضـــاء في الجماعة أكدت من جديد، في مؤتمر قمة الجماعة لعام 2017، اهتمامها الراسـخ باسـتئناف المفاوضـات بين حكومتي جمهوريـة الأرجنتين والمملكـة المتحـدة من أجـل التوصـــل في أقرب وقت ممكن إلى حل ســـلمي ونهائي للنزاع، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وأشار إلى أنها دعت أيضـا الأمين العام للأمم المتحدة، مرة أخرى، إلى تجديد جهوده للوفاء بمهمة المســـاعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة بهدف اســـتئناف المفاوضـــات، وإلى تقديم تقرير عن التقدم المحرز. وتؤكد الجماعية من جديد كذلك أهمية مراعاة قرار الجمعية العامة 49/31 الذي يدعو كلا الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شـأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة، وتُبرز الاسـتعداد التام لحكومة الأرجنتين لوضـع ترتيبات لاسـتئناف الحوار بهدف التوصل إلى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة. وأوضح أن موقف الجماعة قد أكد عليه مجددا في الإعلان الخاص بشـأن مسـألة جزر مالفيناس الذي اعتمد في الاجتماع العشـــرين لوزراء خارجية الجماعة المعقود في 24 أيلول/سبتمبر 2020.

29 - وفيما يتعلق بقرارات اللجنة الخاصـــة ومقرراتها البالغ عددها 37 بشـــأن بورتوريكو التي تؤكد من جديد حق شـــعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، قال إن رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضـاء في الجماعة قد سـلّطوا الأضـواء في قمة 2017 على الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو وأشـــاروا إلى إعلان هافانا الصـــادر في عام 2014 الذي يدعو إلى إحراز تقدم بشأن مسألة بورتوريكو.

30 - وانتقل إلى الأقاليم الجزرية الصـــغيرة في منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ، التي تُشكِّل أغلبية الأقاليم القائمة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فقال إنه من الضـــروري بذل جهود مســـتمرة لتيســـير نمو اقتصـاداتها الهشـة نموا مسـتداما ومتوازنا. وينبغي السـماح لتلك الأقاليم بممارســـة حقها في تقرير المصـــير. ومن الأمور البالغة الأهمية أنه عندما تكون إرادة غالبية سكان الشعوب الأصلية واضحة لا لبس فيها، ينبغي ألا تقوم الدول القائمة بالإدارة بصـورة مباشـرة أو غير مباشـرة بإحباط تلك الإرادة. ولذلك، فإن الجماعة لا تزال يسـاورها القلق إزاء الحالة في جزر تركس وكايكوس، وهي تشدد على ضرورة ضمان اتّباع نهج حكومي شـامل للجميع وديمقراطي وتمثيلي بحق للسـماح لشـعب ذلك الإقليم بالمشاركة المجدية في تقرير مستقبله بنفسه. وبالمثل، ينبغي

إيلاء اهتمام خاص للمسائل الرئيسية التي تؤثر على الجزر الصغيرة، مثل تسارع وتيرة فقدان الأراضي بسبب الكوارث الطبيعية وارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ.

31 - وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، قال إن الجماعة تؤيد جميع القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن هذه المسألة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 107/73، وتؤكد من جديد تأييدها القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يؤدي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

32 - **السيد راتراي** (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن آفاق تحقيق التنمية والسلام والأمن على نحو مستدام قوضها أثرُ الجائحة المزعزعُ للاستقرار على عدة بلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأثنى على وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام وفريقه لاستجابتهم وجهودهم المتواصلة على الرغم من التحديات التي تفرضها الجائحة على العمليات الميدانية. وقال إنه من اللافت للنظر أن بعثات مختلفة واصلت تقديم الدعم للعمليات السياسية المتعلقة بالسلام والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها المدنيون ومنعها. ومع استمرار المنظمة في رصد حالة بعثاتها الميدانية، تردد الجماعة الكاريبية نداء الأمين العام بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

33 - وأضاف أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي عمل منذ إنشائه عملا بقرار مجلس الأمن 2476 (2019) على تعزيز الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة في هايتي والنهوض بهما، بإسداء المشورة للحكومة في مجالي إصلاح العدالة وحماية حقوق الإنسان وغيرهما من المجالات. ولا تزال الجماعة الكاريبية ملتزمة بمناصرة هايتي ومساعدتها في مسارها نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام.

34 - وأشار إلى أن الجماعة الكاريبية تواصل دعم مشاركة المرأة بنشاط في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن ودعم استراتيجية الأمين العام على نطاق المنظومة، التي تهدف إلى تحقيق تكافؤ الجنسين بين موظفي منظومة الأمم المتحدة المعينين دوليا بحلول عام 2028. وقد أحرز تقدم ملحوظ في تعيين مستشارين للشؤون الجنسانية في عمليات حفظ السلام وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع وحدات إدارة عمليات السلام.

35 - وتابع قائلا إن الجماعة الكاريبية تعترف بالجهود التي بذلت لقياس وتحسين أداء الأفراد النظاميين ووضع نظم للمساءلة في عمليات حفظ السلام، تمشيا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وتستحق الثناء أيضاً جهودُ الأمم المتحدة الرامية إلى تبسيط وتحسين عمليات حفظ السلام، بما في ذلك عن طريق تنقيح شكل تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

36 - ومضى يقول إن إدارة التواصل العالمي وشبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام التابعة لها تضطلع بعمل حيوي هو نشر معلومات موثوقة ودقيقة وقائمة على العلم، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى تعزيز الوعي بأنشطة الأمم المتحدة وتوفير دعم أكبر لها. وأعرب عن ترحيب الجماعة الكاريبية بالإصلاحات الشاملة التي تضطلع بها الإدارة، والتي تركز على التخطيط والإدارة الاستراتيجيين، والشراكات الاستراتيجية، وتعبئة الموارد، والابتكار. وتدعم الجماعة الكاريبية التزام الإدارة بالرصد والتقييم، اللذين سيكفلان تقييم أثر عملها بدقة على المستويين النوعي والكمي. وقال إن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك دمج مراكز الأمم المتحدة للإعلام مع مكاتب المنسقين المقيمين، ستسفر عن تحقيق وفورات وزيادة الكفاءة. غير أنه من المهم ضمان ألا يقلل هذا التحول من المكاسب التي حققتها مراكز الإعلام أو يستبعد أدوات التواصل التي كانت هي الأكثر فعالية في منطقة البحر الكاريبي. وأعربت عن أمل الجماعة الكاريبية في أن تسفر عملية الدمج عن تقديم خدمات الإعلام على نحو أفضل.

37 - واسترسل قائلا إن شمول الجميع يظل أمرا لا غنى عنه لضمان إبقاء جميع الأفراد على علم تام بأحدث المعلومات وإشراكهم بشكل كامل في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب بذل جهود قوية لضمان استخدام منصات التواصل القائمة بفعالية وإيجاد وسائل مبتكرة لاستخدام وسائط الإعلام الجديدة والمتطورة. وينبغي للإدارة أن تواصل السعي إلى إيجاد آليات مبتكرة وفعالة لتبادل المعلومات، بغية إشراك الشباب وأضعف الفئات في المجتمع.

38 - وأردف يقول إنه على الرغم من ضيق الموارد الذي تواجهه المنظمة، ينبغي مواصلة استخدام اللغات الرسمية الست في أكبر عدد ممكن من مناسبات الأمم المتحدة، وينبغي أن تستمر مراكز الأمم المتحدة للإعلام كلها في دعم التعددية اللغوية. فمن شأن القيام بذلك أن يؤدي دورا حيويا في معالجة الفجوة الرقمية المستمرة التي أبرزتها جائحة كوفيد-19. وتثني الجماعة الكاريبية على مراكز الأمم المتحدة

للإعلام لما قامت به من أنشـــطة توعية بحوالي 100 لغة وبطريقة برايل. وختم كلامه قائلا إن الجماعة تدعم بقوة مركز الأمم المتحدة للإعلام لمنطقة البحر الكاريبي في بورت أوف سبين، الذي يخدم عددا من الأقاليم الكاريبية الناطقة بالإنكليزية والهولندية.

39 - **السيد كوبا** (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه ينبغي أن يقتصرا حصرياً على الأغراض السلمية لصالح جميع البلدان، بصرف النظر عن درجة تنميتها الاقتصادية أو العلمية، ووفقاً للقانون الدولي المنطبق ومبدأ عدم الاستئثار بالفضاء الخارجي. وينبغي أن يصبح تحسين الوصول إلى تكنولوجيا الفضاء من أولويات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وينبغي أن تشارك الدول المرتادة للفضاء والدول الناشئة في مجال ارتياد الفضاء على نحو أوثق فيما بينها ومع المنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة لبناء القدرات في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء بطريقة مستدامة.

40 - وأضاف أنه من المهم تطوير الإطار القانوني لتعزيز التعاون الدولي في ميدان الفضاء. وهذا الإجراء ينبغي أن يتخذ بطريقة شاملة وأن يستند إلى احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والمساواة في الانتفاع بعلوم الفضاء وتطبيقاتها. ونظراً لأن انتشار الحطام الفضائي مسألة تدعو إلى القلق، فإن الرابطة تحث اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية على مواصلة مداولاتها بشأن الإجراءات الرامية إلى تخفيف الحطام الفضائي وتشجع على التنفيذ الطوعي لمبادئ اللجنة التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي.

41 - وتابع يقول إن الرابطة مؤيد قوي وطويل الأمد لحفظ السلام بوصفه أحد العناصر الرئيسية لتعاونها السياسي والأمني، حيث يشارك حالياً أكثر من 800 4 من حفظة السلام من بلدان الرابطة في شتى بعثات حفظ السلام. وتتعاون الرابطة أيضاً في المسائل المتصلة بحفظ السلام مع شركائها الخارجيين من خلال منتدى الرابطة الإقليمي والاجتماع الموسع لوزراء دفاع دول الرابطة. وقد أيدت جميع بلدان الرابطة إعلان الالتزامات المشتركة المتضمن في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، دعما للجهود الجارية لجعل حفظ السلام أكثر فعالية وأقدر على تحقيق الغرض المنشود. وقال إنه ينبغي تصميم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونشرها بهدف السعي إلى إيجاد حلول سياسية مستدامة. ومن ثم، ينبغي لمجلس الأمن وضع ولايات واضحة ومركزة ومتسلسلة ومحددة الأولويات وقابلة للتحقيق، بالتشاور الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والدول المضيفة والأمانة العامة.

42 - واسترسل قائلاً إنه يلزم تزويد البعثات بموارد كافية لتمكينها من الوفاء بولاياتها، إذ لا يمكن أن يُتوقع من البعثات وحفظة السلام إنجاز المزيد بموارد أقل. ولذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط، وينبغي للأمانة العامة أن تسدد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة دون تأخير.

43 - وأكد على ضرورة تحسين التعاون والشراكات بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأعرب عن ترحيب الرابطة بزيادة التعاون مع المنظمة في التحليل والتخطيط المشتركين وتبادل المعلومات في عمليات الأمم المتحدة للسلام، وكذلك في سياق خطة العمل للفترة 2016-2020 لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة. كما أعرب عن تطلع الرابطة إلى زيادة توثيق التعاون من خلال اعتماد وتنفيذ خطة العمل للفترة 2021-2025.

44 - وأضاف أن الرابطة تؤيد الشراكة مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في ميدان التدريب وبناء القدرات في مجال حفظ السلام. وما برحت فييت نام وإندونيسيا وتايلند وكمبوديا تستضيف برنامجاً للشراكة الثلاثية بالتناوب منذ عام 2018.

45 - وأعرب عن تأييد الرابطة القوي لمشاركة النساء بصورة كاملة وفعالة ومجدية في عمليات حفظ السلام. وقد أدت مساهماتهن المتنوعة كحفظة سلام إلى زيادة فعالية بعثات حفظ السلام وتحسين أدائها بوجه عام.

46 - وقال إن ضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم يظل أمرا حاسما بالنسبة للرابطة، التي تدين بشدة الهجمات ضد حفظة السلام وتحث البلدان المضيفة على تقديم مرتكبيها إلى العدالة. ومع استمرار تفشي جائحة كوفيد-19 في البلدان التي تستضيف بعثات حفظ السلام، تحث الرابطة الأمانة العامة على مواصلة العمل على تحسين القدرات الطبية وضمان سلامة حفظة السلام وصحتهم وأمنهم.

47 - وفيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، قال إن الرابطة تؤكد من جديد المسؤولية الرئيسية للبلد المضيف في النهوض بأولوياته ومبادرات بناء السلام. فتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني أمر

حاسم الأهمية لتحقيق السلام المستدام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلد المضيف من خلال عملية شاملة وتنسيق فعال.

48 - وأضاف قائلا إن الرابطة تدعو إلى زيادة التنسيق والتعاون بين البعثات السياسية الخاصة والمنظمات والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، وتظل ملتزمة بدعم عمل البعثات السياسية الخاصة وتعزيز شراكتها مع الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات والوساطة والحفاظ على السلام. وفي حين ترحب الرابطة بجهود الأمانة العامة لكفالة تمثيل المرأة في البعثات السياسية الخاصة الميدانية وفي أماكن أخرى، فإنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز تمثيل المرأة على جميع مستويات المنظمة.

49 - وقال إن الرابطة تؤكد من جديد دعمها لإدارة التواصل العالمي في عملها من أجل توفير معلومات واضحة وحسنة التوقيت ووقائعية ودقيقة وموثوقة وشاملة وتعزيز معلومات غير متحيزة عن عمل المنظمة، ولا سيما على خلفية الانتشار المفزع للأكاذيب والمعلومات الخاطئة.

50 - ومضى يقول إن الرابطة، التي تمثل منطقة متنوعة ثقافيا ولغويا، تدعو الإدارة إلى العمل مع مراكز الأمم المتحدة للإعلام لا باللغات الرسمية الست فحسب بل أيضا بلغات محلية، بغية الوصول إلى أوسع جمهور ممكن. وختم بالقول إن الرابطة تشجع الإدارة على توسيع نطاق شراكتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الرابطة، وعلى استكشاف أنشطة مشتركة بشأن إذكاء وعي الجمهور بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

51 - **السيد أمورين** (أوروغواي): تكلم باسم الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها، فقال إن الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار قد اعترفتا، منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة 2065 (د-20) في عام 1965، بأن مسألة جزر مالفيناس تتعلق بنزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وبأن السبيل إلى وضع نهاية لهذه الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة يتمثل في تسوية النزاع بين الطرفين بالوسائل السلمية وعن طريق التفاوض.

52 - وأضاف قائلا إن رؤساء الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها قد أكدوا مجددا، في البيان المشترك المعتمد في 2 تموز/يوليه 2020، الأحكام الواردة في إعلان بوتريرو دي لوس فونيس المتعلق بجزر مالفيناس الصادر عام 1996 وأعادوا تأكيد تأييدهم لحقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع على السيادة. وعلاوة على ذلك، تقتضي مصلحة المنطقة إيجاد حل في أقرب وقت ممكن للنزاع على السيادة الذي طال أمده بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإعلانات الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية وغيرها من المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف. وأشار إلى أن الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها تؤكد من جديد أن العمل الانفرادي في المنطقة المتنازع عليها يتنافى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتدعو السوق الجنوبية المشتركة المملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات، وهو أمر حكومة الأرجنتين على استعداد تام للقيام به، بغية التوصل إلى حل نهائي للنزاع على السيادة.

53 - **السيد أدوم** (كوت ديفوار): تكلم باسم مجموعة سفراء البلدان الفرنكوفونية، فقال إن اللغات تؤثر على جوهر السياسات وإنه لا يمكن أن تكون هناك مسؤولية وطنية عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 دون مراعاة التعددية اللغوية في تنفيذها. وبالمثل، يجب أن تراعي ولايات مجلس الأمن للبعثات سياق المناطق التي تنشر فيها تلك البعثات، بما في ذلك اللغات المستخدمة فيها.

54 - وقال إنه ينبغي أن يوفر البعد اللغوي توجيها تاما لعمل إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العملياتي. وهناك ثلاث بعثات رئيسية لحفظ السلام تعمل حاليا في بلدان ناطقة بالفرنسية. وأوضح أن استخدام الأفراد للغة الفرنسية أسهم بشكل كبير في الأداء الفعال لهذه البعثات، لا سيما في الحالات التي تتضمن مهاما تتعلق بحماية المدنيين وتوطيد السلام. فالقدرة على التحاور بالفرنسية مع السلطات المحلية والجماعة السكانية الناطقة بهذه اللغة يسهم في بناء الثقة في هذه البعثات وقبولها ويساعد على تحسين فهمها لحقيقة الوضع في الميدان. فإلى جانب فهم الثقافات القانونية المصاغة بالفرنسية، تشكل هذه القدرة أيضاً عنصرا أساسيا في ضمان فعالية استراتيجيات الخروج، ونقل المسؤولية على نحو سلس إلى مؤسسات العدالة الوطنية، وأمن المدنيين وأفراد البعثات.

55 - وأعقب ذلك بقوله إن الأزمة الحالية أكدت على أن تجاهل الحاجة إلى التعددية اللغوية يعوق العمليات على أرض الواقع وأنه من المهم بشكل حيوي نشر معلومات موثوقة وفي حينها بلغات مختلفة من أجل الوصول إلى جميع الفئات السكانية، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا.

56 - وأشار إلى أن الجهود المبذولة لإنتاج محتوى للموقع الشبكي للأمم المتحدة ولوسائل التواصل الاجتماعي وتنفيذ أنشطة مراكز الأمم المتحدة للإعلام باللغات الرسمية الست هي موضعُ ترحيب؛ فمجرد ترجمة المحتوى من الإنكليزية ليس كافيا. وقال إن التطبيق الكامل للتعددية اللغوية في الأمانة العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة أمرٌ حيوي بالنسبة لأي نظام متعدد الأطراف يتسم بالشفافية، بيد أنه تعترضه صعوباتٌ تعوق مشاركة الدول الأعضاء على قدم المساواة في الحوار الدولي. ويجب أن تكون البلدان قادرة على المشاركة في المناقشات وأن تتاح لها إمكانية الحصول على المعلومات باللغات الرسمية واللغات الأخرى. ومن ثم فإن التعددية اللغوية أساسية في الحفاظ على الثقة في الأمم المتحدة وقبولها من جانب المجتمعات المحلية والمجتمع المدني ومن جانب الشباب بوجه خاص. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي لإدارة التواصل العالمي أن تصحح التوازن بين استخدام اللغة الانكليزية واستخدام اللغات الرسمية الخمس الأخرى في المواقع الشبكية للأمانة العامة.

57 - وأضاف قائلا إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتيح فرصا جديدة لنشر رسالة الأمم المتحدة؛ إلا أنه لا ينبغي إهمال وسائل الإعلام التقليدية. وينبغي تعزيز دور إذاعة الأمم المتحدة، بصفة خاصة، لكي يمكنها البث باللغات الرسمية وبعض اللغات المحلية، ولا سيما في البلدان النامية. وبالمثل، ينبغي مواصلة العمل الذي تقوم به مراكز الأمم المتحدة للإعلام.

58 - وقال إنه ينبغي ألا تصبح الصعوبات المالية التي تواجه الأمانة العامة عائقا أمام مبدأي المساواة اللغوية والتكافؤ اللغوي في المنظمة. ورحب في ختام كلامه بالاقتراحات التي قدمتها الأمانة العامة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية من أجل تنفيذ التعددية اللغوية بشكل أفضل في الأمم المتحدة.

59 - *تولى الرئاسة السيد سانابريا ريفارولا (باراغواي)، نائب الرئيس.*

60 - **السيد فيالهو روشا** (كابو فيردي): تكلم باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، فقال إن الدول الأعضاء في الجماعة ترحب بتنامي اهتمام البلدان غير الناطقة بالبرتغالية بالانضمام إلى الجماعة كبلدان منتسبة. ومن شأن النهوض باللغة البرتغالية أن يعزز الحوار بين الثقافات واحترام التنوع الثقافي، الذي هو أمر أساسي بالنسبة للتعددية اللغوية. وقال إن جائحة كوفيد-19 تشدد على الحاجة الماسة إلى توفير معلومات دقيقة ومحايدة وشاملة بلغات مختلفة لجمهور دولي. وأضاف أن الجماعة تثني على التزام وكيلة الأمين العام للتواصل العالمي وإدارة التواصل العالمي بالترويج لرسالة الأمم المتحدة واستجابتهما القوية للتحديات التي تفرضها الجائحة.

61 - وقال إن المعلومات المتعلقة بالأمم المتحدة المنشورة باللغة البرتغالية تصل إلى جمهور عالمي متزايد يتجاوز عدده 300 مليون شخص. وختم قائلا إن الأمم المتحدة والجماعة تتوخيان نفس الأهداف، وهي أهداف لا يمكن تحقيقها بالكامل بدون إعادة تنشيط تعددية الأطراف والتعددية اللغوية.

62 - **السيد إيرميدا كاستيو** (نيكاراغوا): تكلم باسم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، فقال إن المنظومة لا تزال ملتزمة بضمان أن تصبح منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي منطقة خالية من الاستعمار ومن المستعمرات. من ثم فإنها تدعم بقوة الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وينبغي لحكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن ومراعاة أحكام قرار الجمعية العامة 49/31، الذي يُطلب فيه إلى الطرفين الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الوضع في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة. وأعرب عن ترحيب المنظومة بقرار برلمان أمريكا الوسطى اعتماد يوم 10 حزيران/يونيه يوما لتضامن أمريكا الوسطى مع جزر مالفيناس الأرجنتينية. وختم كلامه قائلا إن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار أسهمت إسهاما كبيرا في نظرها في هذه المسألة خلال السنوات الخمس والخمسين التي انقضت منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار 2065 (د-20).

63 - **السيد محمد عامر خان** (باكستان): قال إن مناقشة إصلاح حفظ السلام ينبغي أن تعكس الطابع المتعدد الأبعاد المتزايد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأضاف أن باكستان، وهي من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، كانت أول من أيد مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وأكد على ضرورة عمل جميع أصحاب المصلحة معا من أجل تحسين فعالية تلك العمليات وعلى ضرورة تقاسم عبء المسؤولية عن تحقيق النتائج المرجوة على نحو منصف. وأعرب عن تقدير وفده للنهج الشامل الذي اتبع في وضع الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام في هذا الصدد.

64 - وأضاف قائلا إنه يتعين تعزيز فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان لتمكينه من رصد الانتهاكات المتزايدة الشدة التي ترتكبها الهند على طول خط المراقبة في جامو وكشمير والإبلاغ عنها. وقال إن إنهاء الاستعمار والحقَ في تقرير المصير هدفان لهما من الأهمية والنطاق والجدوى العالمية ما يجعل من المتعذر قصرهما على الأقاليم الـ 17 غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومضى يقول إن الهند، التي قامت على مدى عقود، عبر التعتيم والقمع، بحرمان شعب الإقليم المتنازع عليه من حقه في تقرير المصير، أطلقت ما يسمى بحلها النهائي في جامو وكشمير في آب/أغسطس 2019 بفرض حصار، والقضاء على كيان الدولة في الإقليم، وتغيير تكوينه الديمغرافي، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وعلى مدى الأشهر الـ 14 الماضية، قامت الهند بسجن جميع الزعماء السياسيين الكشميريين، واحتجاز 13 000 شاب كشميري بصورة غير قانونية وتعذيبهم في بعض الحالات، وإعدام أولاد صغار السن بإجراءات موجزة، وقمع الاحتجاجات بعنف، بما في ذلك باستخدام البنادق الهوائية المسببة للعمى، وفرض عقاب جماعي بهدم وإحراق أحياء وقرى كاملة. ويجب على المجتمع الدولي محاسبة الهند على انتهاكاتها الصارخة لحقوق الإنسان المكفولة للكشميريين وضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تنص على إجراء استفتاء للسماح لشعب جامو وكشمير بممارسة حقه في تقرير المصير.

65 - واسترسل قائلا إن الحق الأساسي في تقرير المصير لا يزال ينكر في العديد من الأقاليم الأخرى في جميع أنحاء العالم، بما فيها فلسطين. وإحلال السلام العادل في فلسطين ليس أمرا يهم المنطقة فحسب بل هو شرط رئيسي للسلام والأمن العالميين. ولا يزال حل الدولتين المطروح وانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة هو الأساس الوحيد للتوصل إلى تسوية. وختم بالقول إنه يجب على المجتمع الدولي كفالة تزويد الأونروا بالتمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به.

66 - **السيد بوبوليسيو** (بيرو): قال إن هناك حاجة إلى إرادة سياسية قوية لمعالجة الحالات الـ 17 المتبقية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويجب تقييم كل حالة وتسويتها على حدة، ويجب على الدول القائمة بالإدارة أن تبدي التزاما حقيقيا بهذه القضية التاريخية وأن تعمل على نحو أوثق مع اللجنة الخاصة للتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار في هذه الأقاليم.

67 - وأوضح أن بيرو ما فتئت تدعم الحقوق المشروعة للأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقاً لقرار الجمعية العامة 2065 (د-20). وبين أن موقف بلده يستند إلى اعتبارات تاريخية وجغرافية وقانونية متعلقة بحقوق السيادة على جزر مالفيناس وبملكية تلك الجزر، التي ورثتها الأرجنتين عند الاستقلال ومارستها حتى عام 1833. وأشار إلى أن التفاوض هو السبيل الوحيد لتسوية تلك المسألة، وينبغي للأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المحادثات بغية التوصل إلى حل سلمي وبناء ودائم للنزاع، استرشادا بقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ذات الصلة. وينبغي أن تواصل الحكومتان تعزيز علاقاتهما الثنائية وتعزيز الحوار، وينبغي أن تسمحا بإنجاز مهمة المساعي الحميدة للأمين العام على النحو الذي أذنت به الجمعية العامة من خلال قرارات متتالية. وينبغي للطرفين أن يمتنعا عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 49/31.

68 - وأكد على ضرورة اتخاذ تدابير لتعزيز فعالية بعثات حفظ السلام، وتكييفها على نحو أفضل مع الظروف المحلية، وتحسين أمن أفراد حفظ السلام. وتشمل هذه التدابير استخدام التكنولوجيا المتقدمة وأدوات جمع المعلومات الاستخبارية، وإنشاء وحدات للاستجابة السريعة، واستحداث نظم إنذار مبكر متقدمة وتوفير الدعم الطبي، ووضع خطط استراتيجية للنشر والانسحاب، ومواءمة المفاهيم العامة للعمليات. وقال إنه يلزم تزويد البلدان المساهمة بقوات بمعلومات دقيقة ومفصلة عن أهداف البعثات واحتياجاتها والتحديات التي تواجهها. وفي المقابل، ينبغي أن توفر هذه البلدان أفرادا مدربين تدريبا مناسبا قادرين على العمل مع السكان المحليين في البلدان المضيفة. وينبغي تشجيع أوجه التآزر الناجمة عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وستستفيد بعثات حفظ السلام أيضا من زيادة التعاون الثلاثي المنهجي في جميع مراحل العمليات.

69 - ومضى يقول إن النساء، اللاتي يمثلن حاليا 20 في المائة من أفراد حفظ السلام الذين تنشرهم بيرو، ينبغي أن يضطلعن بدور أكبر في عمليات السلام والعمليات السياسية ذات الصلة. وقال إن بلده يعمل على زيادة تعزيز مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام. وأنهى كلامه قائلا إن ضلوع أفراد من حفظة السلام في أعمال الاستغلال

والانتهاك الجنسيين أو أي نوع آخر من السلوك غير اللائق أو غير الأخلاقي ضد المدنيين أمر غير مقبول.

70 - **السيدة سكيف** (الأرجنتين): قالت إنه بعد 55 سنة من اتخاذ القرار 2065 (د-20)، الذي اعترفت فيه الجمعية العامة صراحة بوجود نزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، ودعت الطرفين إلى الدخول في مفاوضات بهدف التوصل إلى حل نهائي لذلك النزاع، تواصل المملكة المتحدة تجاهل دعوة الجمعية العامة، التي تكررت في قرارات متعددة للأمم المتحدة وأيدتها منظمات دولية وإقليمية عديدة. ولذلك طلبت الأرجنتين إلى الأمين العام أن يجدد جهوده فيما يتعلق بمهمة المساعي الحميدة التي عهدت إليه بموجب قرار الجمعية العامة 9/37 من أجل مساعدة الطرفين على استئناف المفاوضات.

71 - وأضافت أن الأرجنتين ما فتئت تدافع عن حق الشعوب في تقرير المصير في جميع الحالات التي ينطبق فيها هذا الحق، وعن عملية إنهاء الاستعمار. ولا يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للمملكة المتحدة، التي ما زالت ترفض إكمال إنهاء استعمار موريشيوس بإعادة أرخبيل شاغوس إليها، على الرغم من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة اللاحق بشأن هذه المسألة. غير أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق إلا على الشعوب، وليس على كل الجماعات السكانية البشرية في حد ذاتها. ولذلك فإنه لا ينطبق على سكان جزر مالفيناس، الذين لم يخضعوا لاستعباد أو هيمنة أو استغلال أجنبي من قبل دولة مستعمرة، بل هم منحدرون من مستعمرين بريطانيين نقلوا إلى الجزر بعد الاحتلال غير القانوني لذلك الإقليم الأرجنتيني، في عام 1833. والإصرار على غير ذلك هو تفسير الحق في تقرير المصير على نحو خاطئ من أجل إضفاء الشرعية على احتلال غير قانوني ينتهك السلامة الإقليمية لدولة ما. ولهذا السبب، لم يتضمن أي قرار اتخذته الجمعية العامة أو اللجنة الخاصة إشارات إلى حق مزعوم في تقرير المصير لسكان جزر مالفيناس. وعلاوة على ذلك، رفضت الجمعية العامة صراحة في عام 1985 محاولتين من جانب المملكة المتحدة لتعديل القرارين المتعلقين بهذه المسألة بحيث يتضمنان إشارات إلى تقرير المصير.

72 - ومضت تقول إن الأرجنتين ليس لديها أي شيء ضد سكان الجزر. وفعليا، في السنوات التي أعقبت اتخاذ القرار 2065 (د-20)، بدأت الأرجنتين والمملكة المتحدة مفاوضات بُحثت فيها خيارات مختلفة لحل النزاع. وخلال تلك السنوات، اتخذت الأرجنتين تدابير أدت إلى تحسين حياة سكان الجزر، مثل بناء أول مطار للجزر وتوفير الوقود والمرافق الصحية والتعليمية. وأدرج في دستور البلد التزام كل حكومة ديمقراطية في الأرجنتين باحترام أسلوب حياة سكان جزر مالفيناس ومصالحهم. إلا أن ذلك لا يعني أن لهؤلاء السكان حقاً في تقرير المصير، أو أن الأرجنتين يمكن أن توافق على استمرار المملكة المتحدة في أعمالها الانفرادية في المنطقة المتنازع عليها. وتشمل هذه الأعمال الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، والاحتفاظ بقاعدة عسكرية ذات أبعاد لا مبرر لها، وإجراء مناورات عسكرية لا هدف من ورائها إلا إشاعة التوتر إلى المنطقة، على الرغم من قرار الجمعية العامة 11/41، الذي حثت فيه الجمعية العامة الدول في جميع المناطق الأخرى، ولا سيما الدول ذات الأهمية العسكرية، على أن تحترم تماما منطقة جنوب المحيط الأطلسي بوصفها منطقة سلم وتعاون، وبخاصة من خلال تخفيض وجودها العسكري في المنطقة وإزالة هذا الوجود منها في النهاية.

73 - وقالت إنه كان ينبغي القضاء على الاستعمار منذ زمن بعيد؛ ولكن لا يمكن إنكار الواقع إلى الأبد. وستواصل الأرجنتين السير على طريق القانون الدولي والدبلوماسية وتعددية الأطراف وهي تدعو المملكة المتحدة إلى أن تحذو حذوها وأن تعود إلى طاولة المفاوضات حتى تتمكن الحكومتان معا من البحث عن أفضل طريقة لإنهاء هذا النزاع الذي طال أمده دون داع.

74 - **السيد غونزاتو** (الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية، بالإضافة إلى بلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك، فأثنى على لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري للعمل الذي تقوم به، والذي يواصل تحسين فهم مصادر وآثار التعرض للإشعاع المؤين على صحة الإنسان والبيئة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى انعقاد الدورة السابعة والستين الإلكترونية المزمعة لهذه اللجنة.

75 - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي سيعتمد قريبا برنامجه الفضائي للفترة 2021-2027، بغية تعزيز قدراته في مجالات الملاحة ورصد الأرض ومعرفة أحوال الفضاء والاتصالات الساتلية الحكومية. وفي هذا السياق، سيدرس الاتحاد الأوروبي سبل تنفيذ الديباجة و 21 مبدأ توجيهيا بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، التي اعتمدتها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض

السلمية والجمعية العامة. ووصف قرار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في حزيران/يونيه 2019 بإنشاء فريق عامل لمدة خمس سنوات معني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد بأنه خطوة إيجابية أخرى.

76 - وانتقل إلى الحديث عن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، فقال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بتحقيق تسوية عادلة وشاملة لهذا النزاع من خلال حل الدولتين المقترح واتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 والوفاء بتطلعات واحتياجات الطرفين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وضمن المعايير المتفق عليها دوليا. وأعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي للعمل مع كلا الطرفين وشركائه في المنطقة والمجتمع الدولي من أجل استئناف المفاوضات المجدية.

77 - وقال إن قضية اللاجئين هي إحدى المعايير المعترف بها دوليا فيما يتعلق بإيجاد حل للنزاع. ومن المهم للغاية أن تواصل الأونروا تزويد اللاجئين الفلسطينيين بالحماية والخدمات اللازمة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. فالوكالة تسهم بشكل رئيسي في تحقيق حل الدولتين وهي قوة لتحقيق الاستقرار في المنطقة؛ وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمها في جميع ميادين عملياتها، بما في ذلك في القدس الشرقية. وأعرب عن تقدير كبير لسخاء البلدان المضيفة وجهودها. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، يشكلون معاً أكبر المساهمين في ميزانية الأونروا ويواصلون الاستجابة لندائها بتقديم أموال إضافية. وسيظل الاتحاد الأوروبي يدعم الوكالة بقوة وعلى نحو يمكن التنبؤ به، بما في ذلك فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى تحسين الكفاءة وتعزيز الإدارة. وأعرب عن تقديره للدعم المالي الإضافي المقدم من مانحين آخرين وجدد وأكد على ضرورة أن يترجم جميع الشركاء هذه الخطوة إلى مساهمات متعددة السنوات.

78 - وأعقب ذلك بقوله إنه تمشيا مع القانون الدولي، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، ما انفك الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا معارضته الشديدة لسياسة إسرائيل الاستيطانية ولأي إجراءات متخذة في هذا السياق. وشدد على ضرورة أن توقف إسرائيل التوسع الاستيطاني، ولا سيما في المناطق الحساسة مثل هار حوما وجفعات هاماتوس والمنطقة E1. وقال إن الاتحاد الأوروبي لن يعترف بأي تغييرات في حدود ما قبل عام 1967، بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس، بخلاف تلك التي يتفق عليها الطرفان. ولا بد أن يتصرف كلا الطرفين، بما في ذلك أي حكومة إسرائيلية مقبلة، وفقاً للقانون الدولي. ووصف تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والبحرين بأنهما تطوران إيجابيان، وأطلق الوصف نفسه على التزام إسرائيل بتعليق خطط لضم مناطق من الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل انفرادي. وأكد على ضرورة تجنب أي قرار انفرادي يقوض فرص التوصل إلى حل دائم متفق عليه وقال إن أي ضم سيشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

79 - وتطرق إلى الحالة في غزة فقال إنها لا تزال تثير قلقا بالغا. وشدد على ضرورة أن تحترم إسرائيل الحق في الاحتجاج السلمي وضرورة أن تضمن حماس بقاء الاحتجاجات غير عنيفة. ومن شأن إنهاء سياسة الإغلاق، وفتح المعابر بالكامل، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل الإسهام في تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016). وشدد على ضرورة التزام جميع الفصائل الفلسطينية بالتمسك بالمبادئ الديمقراطية قبل الانتخابات المقبلة المزمع إجراؤها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة. وقال إن وجود مؤسسات فلسطينية ديمقراطية قوية وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة وتؤدي مهامها وتقوم على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان أمر حيوي لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016) وتحسين آفاق التوصل إلى حل الدولتين ليكون حقيقة واقعة.

80 - وتابع حديثه قائلا إنه في عام 2019، أظهرت السلطات الإسرائيلية والفلسطينية الإرادة السياسية للتفاوض على ترتيب لتحويل الإيرادات الضريبية. وهناك حاجة إلى توافر هذه الإرادة السياسية لتحقيق حل الدولتين. وفي نهاية المطاف، فإن عدم تنفيذ القانون الدولي هو التحدي الحقيقي أمام تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. ومن شأن إحراز تقدم نحو تسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني أن يسهم أيضا في تسوية أزمات أخرى في المنطقة.

81 - وأشار إلى أن أفضل ما يخدم المصلحة الجماعية في صون السلم والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي هو العمل مع الأمم المتحدة ودعمها. وقال إن منع نشوب النزاعات وتسويتها، وهما من أولويات الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، أمران أساسيان، وإن البعثات السياسية الخاصة تضطلع بدور حاسم. ولكي تكون بعثات حفظ السلام فعالة، يجب أن تتوفر لها الموارد الكاملة ويجب على المجتمع الدولي أن يوفر تمويلا مستداما يمكن التنبؤ به. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها في الميزانية العادية وميزانيات حفظ السلام بالكامل ودون شروط وفي الوقت المحدد.

82 - وواصل كلامه قائلاً إن من شأن اتفاق جرى توقيعه في أيلول/سبتمبر 2020 بهدف تبادل الآراء والتعاون الوثيق بين بعثات الاتحاد الأوروبي وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن يسهم أيضا في تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وخطة إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وستواصل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المساهمة في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وسيكون تقرير اللجنة الخاصة بهيكله الجديد أساسيا في زيادة كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام. وقال إنه لا غنى عن جهات التنسيق المعنية بالحماية والمستشارين المعنيين بالحماية لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها بشكل فعال ومساءلة مرتكبيها. وأشار إلى أنه ينبغي للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة تحسين التوازن بين الجنسين في جميع مكونات عمليات حفظ السلام. وأضاف أن توافر معلومات دقيقة، بما في ذلك المعلومات الاستخبارية، أمر حاسم الأهمية لضمان سلامة حفظة السلام وحماية المدنيين. وأكد على ضرورة دراسة الآثار البيئية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على نحو أوثق. وفيما يتعلق بالمساهمات الإقليمية في حفظ السلام، قال إن عمليات السلام الأفريقية أثبتت أنها قيمة بوجه خاص وتحتاج إلى تمويل متصل يمكن التنبؤ به من المجتمع الدولي.

83 - وأعرب عن ترحيبه بصدور استراتيجية التواصل العالمي لعام 2020 والتدابير المتخذة، مثل حملة "التحقق"، لمكافحة موجة المعلومات المضللة التي أطلقت كرد فعل على جائحة كوفيد-19. وقال إنه قد أعرب على نطاق واسع عن القلق بشأن نشر معلومات مضللة، على نحو ما أكد عليه البيان الأقاليمي الصادر في حزيران/يونيه 2020 بشأن الوباء المعلوماتي في سياق جائحة كوفيد-19، والذي كان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ 27 من بين الأطراف الـ 132 الموقعة عليه. وقال إن تركيز إدارة التواصل العالمي على أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ والمساواة بين الجنسين أمر جدير بالثناء. غير أن التعددية اللغوية قد أهملت منذ تفشي الجائحة. وختم كلامه بالتأكيد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لضمان أن تكون لجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة مكانة متساوية.

84 - *استأنف السيد كيلابيل (بوتسوانا) رئاسة الجلسة.*

85 - **السيد نياغا** (كينيا): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يجدد التزامه بمعالجة مسألة منح الاستقلال للبلدان المستعمرة وشعوبها. وأعرب عن تأييد بلده لأي إجراء لتيسير تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصحراء الغربية، ولا سيما فيما يتعلق بإجراء استفتاء في ذلك الإقليم. وأعرب أيضاً عن تأييد كينيا لعملية السلام في الشرق الأوسط.

86 - وأشار إلى أن النزاعات في جميع أنحاء العالم تتسم بشكل متزايد بالتطرف العنيف، مما يعرض حفظة السلام للمزيد من الأخطار والمتطلبات. وفي بعض الحالات، أصبحوا هم أنفسهم أهدافاً للمتحاربين. وقال إن للمنظمات الإقليمية دورا حيويا تؤديه في عمليات دعم السلام. ورغم أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قد نجحت إلى حد كبير في تفكيك جماعة الشباب الإرهابية، فإن هذه الأخيرة لا تزال قادرة على شن هجمات واسعة النطاق. وأعرب عن تأييد بلده للخطة الانتقالية للصومال، ولكن حذر من التسرع الذي يمكن أن يمحو المكاسب التي تحققت حتى الآن. وأكد على ضرورة تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي بدعم كامل من الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق التمويل من خلال الاشتراكات المقررة.

87 - وختم بالقول إنه ينبغي أن تتاح للجميع فوائد الاستثمار في تكنولوجيا وعلوم الفضاء، بما في ذلك ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي.

88 - **السيد خيمينيز** (نيكاراغوا): قال إنه يجب اتخاذ تدابير فعالة تتماشى مع القانون الدولي لإزالة العقبات التي تحول دون ممارسة الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي لحقها في تقرير المصير والاستقلال والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأكد على ضرورة مضاعفة الجهود للوفاء بالولاية التي منحتها الجمعية العامة للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

89 - وواصل كلامه قائلا إن بلده ما برح يؤيد حقوق الأرجنتين المشروعة وغير القابلة للتقادم في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تحتلها المملكة المتحدة. وقال إن المجلس الوطني أعلن يوم 10 حزيران/يونيه يوما وطنيا للتضامن مع الأرجنتين بشأن جزر مالفيناس.

90 - ومضى يقول إن بورتوريكو بلد من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحت نير دولة استعمارية. وهو بحاجة إلى الدعم في نضاله من أجل الاستقلال وتقرير المصير. وقد اعتمدت اللجنة الخاصة 39 قرارا ومقررا بشأن الحالة في بورتوريكو، وينبغي للجمعية العامة أن تدرس عن كثب جميع جوانب المسألة.

91 - وفيما يتعلق بحق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، قال إنه يتعين على الأطراف الدخول في مفاوضات مكثفة بحسن نية ودون شروط مسبقة. ولا يمكن تسوية هذه الحالة إلا بإجراء استفتاء، وهو ما يتطلب بدوره قيام الأمين العام بتعيين مبعوث شخصي جديد للصحراء الغربية. وقال إن نيكاراغوا تعرب عن تضامنها مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية حكومةً وشعبا.

92 - وأنهى كلامه قائلا إن ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم كفاح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل تقرير المصير والاستقلال بهدف وضع حد للاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

93 - **السيد روجرز** (المملكة المتحدة): رد على تعليقات أدلى بها ممثل المكسيك، الذي تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل أوروغواي، الذي تكلم باسم السوق الجنوبية المشتركة، وممثل نيكاراغوا، الذي تكلم باسم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى وبصفته الوطنية، وممثلا الأرجنتين وبيرو، فقال إن المملكة المتحدة ليس لديها أدنى شك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمنطقة البحرية المحيطة بكلا الإقليمين، أو بشأن حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، التي يقرر السكان بمقتضاها بحرية مركزهم السياسي ويسعون بحرية إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن ثم لا يمكن إجراء حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك.

94 - وأضاف قائلا إن استفتاء عام 2013، الذي أعرب فيه 99,8 في المائة من المصوّتين عن رغبتهم في الاحتفاظ بوضعهم الحالي بوصفهم إقليما خارجيا تابعا للمملكة المتحدة، قد بعث برسالة واضحة مفادها أن سكان الجزر لا يرغبون في إجراء حوار بشأن السيادة. وينبغي للأرجنتين أن تحترم هذه الرغبة. وذكر أن علاقة حكومته بجزر فوكلاند، وكذلك بجميع أقاليمها الخارجية، هي علاقة عصرية تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تقرير مستقبله. وأضاف أن أيّا من القرارات التي أشير إليها أثناء الاجتماع لا يُعدِّل أو يُضعف الالتزام باحترام مبدأ تقرير المصير الملزِم قانونا، الذي يعلق بلده أهمية كبيرة عليه. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بالدفاع عن حق شعب جزر فوكلاند في تقرير مصيره وحقه في تقرير مستقبله السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

95 - واستطرد قائلاً إن المملكة المتحدة لا يخامرها أدنى شك بشأن سيادتها على أرخبيل شاغوس، الذي ما فتئ يخضع للسيادة البريطانية منذ عام 1814. ونفى نفيا قاطعا أن تكون موريشيوس قد مارست سيادة على الأرخبيل، وقال إن حكومته لا تعترف بادعائها ذاك. ومع ذلك، فالمملكة المتحدة ملتزمة منذ عهد بعيد، بموجب تعهد قطعته أول مرة في عام 1965، بالتنازل عن السيادة على الإقليم لفائدة موريشيوس عندما تنتفي الحاجة إليه لأغراض دفاعية.

96 - **السيد مازيو** (الأرجنتين): قال إن جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين، وبالنظر إلى أنها محتلة بشكل غير قانوني من جانب المملكة المتحدة، فإنها تشكل من ثم موضوع نزاع على السيادة بين الطرفين، وهو أمر يعترف به عدد من المنظمات الدولية. وأضاف أن هذا الاحتلال غير القانوني أدى بالجمعية العامة إلى اتخاذ 10 قرارات بشأن هذه المسألة، تعترف كلها بوجود نزاع على السيادة على جزر مالفيناس وتدعو حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات بهدف إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. وقد اتخذت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، من جانبها، قرارات متكررة في السياق نفسه، كان آخرها ما ورد في تقريرها لعام 2020 (A/75/23). واستطرد قائلا إن مبدأ تقرير المصير، الذي تستخدمه المملكة المتحدة كأساس لرفضها استئناف المفاوضات بشأن السيادة، لا ينطبق على النزاع قيد النظر، على نحو ما أكدته الجمعية العامة واللجنة الخاصة. وبالتالي، فإن التصويت الذي جرى في عام 2013 في جزر مالفيناس هو مجرد إجراء انفرادي من جانب المملكة المتحدة، يخلو من أي قيمة قانونية؛ ومن ثم فإنه لا يغير بأي حال من الأحوال جوهر مسألة جزر مالفيناس، ولا يحل النزاع على السيادة، وليس له أي أثر على الحقوق المشروعة للأرجنتين.

97 - ومضى يقول إنه وفقا للفتوى التي اعتمدتها مؤخرا محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965، فإن الأمر منوط بالجمعية العامة لتقرير الطرائق التي يعبر من خلالها شعبُ إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي عن إرادته الحرة والحقيقية، بما في ذلك صياغة الأسئلة المطروحة للاستفتاء الشعبي. وبناء عليه، فإن إجراء ما يسمى الاستفتاء دون موافقة الجمعية العامة ليست له شرعية قانونية.

98 - وأعقب ذلك بقوله إن التصـــويت الذي جرى في عام 2013 لم يفعل شيئا لتغيير مسار الاجتماعات التي عُقدت في اللجنة الخاصة منذ ذلك الحين، حيث تســتمر الموافقة على القرارات المتعلقة بمســألة جزر مالفيناس بتوافق الآراء بالشكل المعتاد. ولا يتوقف حل النزاع بشأن الســيادة على نتائج تصــويت ســئل فيه رعايا بريطانيون عما إذا كانوا يرغبون في أن يظلوا بريطانيين. وقال إن الســماح للســكان البريطانيين لتلك الجزر بالفصــل في نزاع بشــأن الســيادة يكون بلدهم طرفا فيه هو تشــويه لحق الشــعوب في تقرير المصــير، بالنظر لأن هؤلاء الســكان ليســـوا شـــعباً في إطار معنى القانون الدولي. أمّا مصـــالح ســـكان جزر مالفيناس وطريقة حياتهم فتتناولها بالقدر الكافي قرارات الجمعية العامة ودســـتور الأرجنتين. وختم بالقول إن الأرجنتين تؤكد من جديد حقوقها المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ســاوث ســاندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها التي تشــكّل جزءا لا يتجزأ من إقليمها الوطني.

رُفِعت الجلسة الساعة 17:55.